

القاهرة في ٢٠٢٦/٨/٦

البورصة المصرية

ادارة الافصاح والشفافية

بخصوص ماجاء فى تقريرى مراقبى الحسابات بشأن المركز المالى بتاريخ ٢٠٢٦-٣-٣١ لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية نتشرف بالالتى :

تقرير مكتب ديلويت

لم نتمكن من التحقق من الافتراضات التى استخدمتها الادارة لتحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والمرتبطة باحد عملاء الشركة الامر الذى لم نتمكن معه من استكمال فحصنا لمخصص الخسائر الائتمانية المكون لذلك العميل والبالغ ٨٥ مليون جنية مصرى والمدرج ضمن القوائم المالية الدورية . هذا ولو كنا قد تمكنا من استكمال فحصنا فقد كان من الممكن ان تنمو الى علمنا امورا اخرى تشير الى ضرورة اجراء تعديلات على القوائم المالية .

تقرير مكتب المعزوى وشركاة :

كما هو مبين فى ايضاح رقم ٩ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة حيث ان تتضمن ارصدة العملاء واوراق القبض رصيد متوقف اكثر من ٣٦٠ يوم بمبلغ ١٩٥٣١٨,٠٠ مليون جنية مصرى كما فى ٢٠٢٦-٣-٣١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ : ١٩٥٣١٨,٠٠ مليون جنية متعلقة بعميل واحد وقد قامت الشركة بتقييم خسائر الائتمان المتوقعة وتسجيل مخصص كما فى ٣٠ مارس ٢٠٢٦ بمبلغ ٨٥ مليون جنية (٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ : ٦٠ مليون جنية ولم نتمكن من الحصول على ادلة كافية ومناسبة لدعم تقييم الادارة حول كفاية المخصص المكون وذلك لطول فترة التأخير وعدم اليقين بشأن احتمالية التحصيل وعدم وجود خطط سداد واضحة او ضمانات كافية ونتيجة لهذا الامر لم نتمكن من تحديد ما اذا كان من الضرورى اجراء اى تعديلات فيما يتعلق بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما فى ٢٠٢٦-٣-٣١

شركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
ط ٢ ش. البرديس من أسماء فهمى
خلف الرقابة الادارية - أرض الجولف

شركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
ط ٢ ش. البرديس من أسماء فهمى
خلف الرقابة الادارية - أرض الجولف

رد الشركة

الموضوع: إفصاح بشأن تحديث موقف المديونية المستحقة على احد موزعي الادوية

تفيد شركة مينافارم للأدوية ("الشركة") بأنها كانت على علاقة تجارية قائمة مع احد موزعي الادوية حتى شهر نوفمبر ٢٠٢٤، حيث تعرضت الأخيرة إلى تعثر مالي جسيم أفضى إلى دخولها في إجراءات التصفية. وقد نتج عن ذلك مديونية إجمالية مستحقة للشركة على الموزع بمبلغ قدره نحو ١٩٥ مليون جنيه مصري، تتمثل في شيكات مرتدة وفواتير غير مسددة. وبدلاً من إعدام هذا الرصيد، دخلت الشركة في مفاوضات مع المصنفين المعيّنين بهدف تحصيل المديونية، بما في ذلك إمكانية الحصول على بعض الأصول على سبيل السداد الجزئي أو الكلي، واستناداً إلى تلك المفاوضات وإلى توقعاتها بالتحصيل، فقد ارتأت الشركة عدم إثبات اضمحلال كامل في قيمة هذا الرصيد.

وفي هذا الإطار المحاسبي نشأت ملاحظة المراجعة. فقد قامت الشركة، على سبيل الاحتياط، بتكوين مخصص في مواجهة هذا العميل بمبلغ ٦٠ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥، إضافةً إلى مبلغ آخر قدره ٢٥ مليون جنيه مصري، ليصبح إجمالي المخصص المُكوّن ٨٥ مليون جنيه مصري، وهو مبلغ يقل عمداً عن كامل قيمة التعرض البالغة ١٩٥ مليون جنيه مصري في ضوء التحصيل المتوقع. إلا أن مراقب الحسابات الخارجي للشركة قد ارتأى أن قيمة المخصص المُكوّن في مواجهة هذا الرصيد غير كافية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ (IFRS ٩) بالنظر إلى مخاطر الائتمان المرتبطة بالطرف المقابل، ومن ثم تضمن تقرير المراجعة عن السنة المالية ٢٠٢٥ تحفظاً بشأن كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المُكوّن على هذه المديونية. وتقرّر الشركة بالأساس الذي بُني عليه رأي مراقب الحسابات، وقد أولت تسوية هذا الأمر أولوية قصوى. وقد انتقل الأمر لاحقاً إلى إجراء إعادة هيكلة رسمي تحت إشراف القضاء، حيث منحت مينافارم - في أعقاب مباحثات جرت بمقر الموزع وبحضور الخبير المعين من قبل المحكمة الاقتصادية كمسؤول عن تنفيذ خطة إعادة الهيكلة للمجموعة - موافقتها المبدئية للسماح باستكمال الخطة، على أن تُعدّ هذه الموافقة مجرد مؤشر مبدئي غير مُلزم للسماح باستمرار الإجراءات، ولا تُرتّب بأي حال من الأحوال أي التزام قانوني أو مالي على عاتق مينافارم.

وقد استؤنفت العلاقة التجارية الآن وفق شروط تضع المديونية على مسار واضح ومراقب نحو التحصيل الكامل من خلال آلية سداد دورية ومنظمة. فبموجب هذا الترتيب، يقوم الموزع أولاً بسداد ٢٠% من رصيدها المستحق نقداً، ومقابل هذا المبلغ المسدّد تقوم مينافارم بتوريد بضائع تعادل قيمتها ٨٠% من المبلغ المدفوع - بما يمكن الموزع من استئناف نشاطه التشغيلي - وذلك مقابل شيكات آجلة مستحقة الدفع بعد ٤٥ يوماً. ثم تتكرر هذه الدورة تبعاً، شريحةً بعد أخرى، إلى أن يتم سداد كامل الرصيد المستحق ويستعيد الموزع وضعها بالكامل وتستأنف نشاطها على نحو تام. وبناءً على هذه الآلية، يتوقع سداد كامل الرصيد المستحق خلال مدة تقارب ثمانية عشر شهراً.

وبناءً على هذا الاستئناف، فإن التحفظ الوارد في القوائم المالية المدققة والمتعلق بهذا الأمر - وهو عدم تكوين مخصص كامل في مواجهة الرصيد المستحق المتعلق بالموزع - سوف يتم رفعه، وتعرب الشركة عن ثقتها في تسوية هذا التحفظ وإزالته قبل نهاية السنة المالية الحالية. وستواصل الشركة متابعة أداء الموزع في ضوء الجدول المتفق عليه، وستفصح عن أي تطورات جوهرية فور حدوثها.

ولسيادتكم جزيل الشكر

ادارة علاقات المستثمرين / البير سامي